

تحيين القانون الأساسي فيا ترانزيت SOCIÉTÉ VIA TRANSIT

شركة ذات مسؤولية محدودة - رأس المال: 10 000 دينار. م و: 0036015A - م ج : 0036015A

المقر الاجتماعي : نهج طبرية عمارة 2 طابق ب البحيرة

وطنة :

- بمقتضى عقد التأسيس بتاريخ 09/02/1983 و المسجل بالقاضية المالية بتونس (A.C1) مجلد 819، سلسة 5 وادي. 545 تكونت شركة ذات مسؤولية محدودة سميت شركة فيا ترانزيت.
- بمقتضى محضر جلسة عامة عادية بتاريخ 16/07/2008 و المسجل بالقاضية المالية شارع المحطة تونس تحت عدد 36129 تم تغيير المقر الاجتماعي للشركة من ساحة المنصف باي عدد 10 الطالق 2 تونس الى نهج طبرية، عمارة 2 طابق ب. البحيرة
 - بمقتضى عقد إحالة حصص اجتماعية بتاريخ 25/01/2013. مسجل بالقاضية المالية البحيرة بتاريخ 20/02/2013. عدد الوصل 14232. عدد التسجيل 13101340. أحال السيد المنجي بن محمد تريش إلى السيد عبد الستار بوصلاح مجموع الحصص التي يملكها في رأس مال الشركة و عددها 210 حصة و قيمتها 2100 دينار.
 - بمقتضى عقد إحالة حصص اجتماعية بتاريخ 28/01/2013. مسجل بالقاضية المالية البحيرة بتاريخ 27/09/2021. عدد الوصل 70543. عدد التسجيل 21107116. أحال السيد عبد الستار بن بنور بوصلاح إلى السيد خليل بن توفيق بن سالم مجموع الحصص التي يملكها في رأس مال الشركة و عددها 210 حصة و قيمتها 2100 دينار.
 - بمقتضى عقد إحالة حصص اجتماعية بتاريخ 18/01/2012. مسجل بالقاضية المالية البحيرة بتاريخ 06/02/2012. عدد الوصل 10941. عدد التسجيل 12101193. أحال السيد طاهر بن عبد الله بن حسين إلى السيد محمد أمين بن سالم مجموع الحصص التي يملكها في رأس مال الشركة و عددها 160 حصة و قيمتها 1600 دينار.
 - بمقتضى عقد إحالة حصص اجتماعية بتاريخ 13/02/2002. مسجل بالقاضية المالية شارع المحطة. عدد الوصل 5234. أحال السيد صلاح الدين جمور مجموع الحصص التي يملكها في رأس مال الشركة إلى السيد توفيق بن سالم. عددها 210 حصة و قيمتها 2100 دينار.
 - بمقتضى عقد إحالة حصص اجتماعية بتاريخ 23/01/2012. مسجل بالقاضية المالية البحيرة. عدد الوصل 70572. أحال السيد عبد الستار بوصلاح مجموع الحصص التي يملكها في رأس مال الشركة. عددها 100 حصة و قيمتها 1000 دينار إلى السيدة سهام بن سالم ولدت حمودي.
 - بمقتضى عقد إحالة حصص اجتماعية بتاريخ 12/05/2004. مسجل بالقاضية المالية البحيرة. عدد الوصل 70575. عدد التسجيل 21107133. أحال السيد المنجي بن محمود بن علي شويخة إلى السيدة أمينة بنت توفيق بن وناس بن سالم عدد 110 حصة و قيمتها 1100 دينار.
 - بمقتضى عقد إحالة حصص اجتماعية بتاريخ 20/05/2020. مسجل بالقاضية المالية البحيرة. عدد الوصل 70532. عدد التسجيل 21107113. أحال السيد توفيق بن سالم إلى السيد سليم بن توفيق بن سالم عدد 30 حصة و قيمتها 300 دينار.
 - بمقتضى عقد إحالة حصص اجتماعية بتاريخ 27/04/2021. مسجل بالقاضية المالية البحيرة. عدد الوصل 70567. عدد التسجيل 21107219. أحال السيد محمد أمين بن سالم إلى السيد سليم بن توفيق بن سالم عدد 60 حصة و قيمتها 600 دينار.
 - بمقتضى عقد إحالة حصص اجتماعية بتاريخ 01/06/2021. مسجل بالقاضية المالية البحيرة. عدد الوصل 70564. عدد التسجيل 21107118. أحال السيد خليل بن سالم إلى السيد سليم بن توفيق بن سالم عدد 10 حصة و قيمتها 100 دينار.
 - بمقتضى عقد إحالة حصص اجتماعية بتاريخ 21/10/2021. مسجل بالقاضية المالية البحيرة. عدد الوصل 76030. عدد التسجيل 21107868. أحال السيد خليل بن سالم إلى السيد سامي بن توفيق بن سالم عدد 100 حصة و قيمتها 1000 دينار.

الفصل الأول : فصول عامة

الفصل الأول : الشركاء

تم بين الممضين أسفل هذا العقد :

- السيد توفيق بن سالم ، تونسي الجنسية ، مولود في 02/11/1949 بسوسة، صاحب بطاقة التعريف الوطنية عدد 00083834 المسلمة بتاريخ 02/11/2012 و القاطن بإقامة القصر عمارة ب شقة ب2 المنزه 7 مكرر.
- السيد خليل بن سالم ، تونسي الجنسية ، مولود في 28/02/1988 بتونس، صاحب بطاقة التعريف الوطنية عدد 08733816 المسلمة بتاريخ 12/04/2012 و القاطن بنهج الطاهر بن إبراهيم عمارة عمر الخiam شقة 2 المنزه 9.
- السيد محمد أمين بن سالم ، تونسي الجنسية ، مولود في 24/04/1981 بتونس، صاحب بطاقة التعريف الوطنية عدد 08342364 المسلمة بتاريخ 10/12/2002 و القاطن بنهج الطاهر بن إبراهيم عمارة عمر الخiam شقة 2 المنزه 9.
- السيدة أمينة بن سالم ، تونسية الجنسية ، مولودة في 18/06/1980 بتونس، صاحبة بطاقة التعريف الوطنية عدد 08324477 المسلمة بتاريخ 19/06/2003 و القاطنة بنهج 7311 إقامة عمر الخiam عمارة 2 المنزه 9.
- السيدة سهام بن سالم ولدت حمودي. تونسية الجنسية. مولودة في 15/03/1969 بتونس. صاحبة بطاقة التعريف الوطنية عدد 05142027 المسلمة بتونس في 14/01/2010.
- السيد سليم بن توفيق بن سالم يمثله كفيلي السيد توفيق بن سالم.
- السيد سامي بن توفيق بن سالم يمثله كفيلي السيد توفيق بن سالم.

وقع الاتفاق و التراضي على ما يلى من فصول

الفصل الثاني : الشكل

تكونت بمقتضى هذا القانون الأساسي شركة ذات مسؤولية محدودة خاضعة للقانون عدد 93 لسنة 2000 المؤرخ في 03-نوفمبر 2000 المتعلق بإصدار الشركات التجارية وهذا القانون الأساسي.

الفصل الثالث : الغرض

يتمثل الغرض الاجتماعي للشركة في :

* النشاط الرئيسي: الاستشارة والوساطة الفمرقية.

و بصفة عامة القيام بجميع العمليات المتعلقة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بنفس الغرض.

الفصل الرابع : التسمية

SOCIÉTÉ VIA TRANSIT

تحمل الشركة اسم : شركة فيا ترانزيت تكون تسمية الشركة متبوعة أو مسبوقة بالكلمات الآتية مكتوبة بوضوح والأحرف الكاملة « شركة ذات مسؤولية محدودة » مع ذكر مبلغ رأس مال الشركة و عدد السجل التجاري وذلك في سائر الوثائق التي تصدر عنها.

الفصل الخامس : المقر الاجتماعي

عين مقر الشركة بالعنوان التالي : نهج طبرية عمارة 2 طابق ب البحيرة .
و يمكن تغييره او بعث نيا بات و فروع في أي مكان داخل الجمهورية التونسية او خارجها بقرار من الجمعية العامة.

الفصل السادس : المدة

حددت مدة الشركة بتسعة وسبعين عاما ابتداء من يوم التكوين النهائي لها باستثناء حالة الانحلال السابق لهذه المدة او إمكانية التددد.

الباب الثاني : رأس المال

الفصل السابع : قيمة رأس المال

حدد رأس مال الشركة بما قدره عشرة آلاف دينار (10000 د) نقدا مقسم إلى ألف حصة قيمتها الاسمية (10) دنانير للحصة مرقمة من 1 إلى 1000.

الفصل الثامن : إسناد الحصص و دفع قيمتها

أنسنت الحصص إلى الشركاء ووزعت بينهم، كل قدر مساهمته في رأس المال على النحو التالي :

- السيد توفيق بن سالم ثلاثة آلاف وتسعمائة دينار(3900 د) وهو ما يقابل 390 حصة مرقمة من 1 إلى 390.

- السيد خليل بن سالم بalf دينار(1000 د) وهو ما يقابل 100 حصة مرقمة من 391 إلى 490.

- السيد محمد أمين بن سالم بalf دينار(1000 د) وهو ما يقابل 100 حصة مرقمة من 491 إلى 590.

- السيدة أمينة بن سالم بalf و مائة دينار(100 د) وهو ما يقابل 110 حصة مرقمة من 591 إلى 700.

- السيدة سهام بن سالم ولدت حمودي بalf دينار(1000 د) وهو ما يقابل 100 حصة مرقمة من 701 إلى 800.

- السيد سليم بن توفيق بن سالم يمثله كفيلي السيد توفيق بن سالم بalf دينار (1000 د) وهو ما يقابل 100 حصة مرقمة من 801 إلى 900.

- السيد سامي بن توفيق بن سالم يمثله كفيلي السيد توفيق بن سالم بalf دينار (1000 د) وهو ما يقابل 100 حصة مرقمة من 901 إلى 1000.

يصرح الشركاء بأن جميع الحصص المحدثة قد دفعت كاملة عند الاكتتاب نقدا ووزعت بين الشركاء كل حسب مساهمته.

الفصل التاسع : الحد الأدنى لرأس المال

لا يمكن بأي حال من الأحوال تخفيض في رأس مال الشركة إلى حد أقل من ألف دينار أو التخفيض من القيمة الاسمية للأسماء إلى حد دون الدينار كما أنه لا يمكن تجزئة الحصة الواحدة إزاء الشركة.

الفصل العاشر : خسارة الشركة لنصف رأس المال

إذا ما خسرت الشركة نصف رأس مالها يجب على الوكيل استدعاء الجمعية العامة لانعقاد في ظرف شهرين ليطلب منها النظر فيما إذا كان يتعين إصدار قرار بحل الشركة وذلك بالأغلبية المطلقة ثلاثة أرباع رأس المال على الأقل. وإذا لم يتقرر حل الشركة فإنها تكون ملزمة في أجل أقصاه تاريخ ختم السنة المحاسبية اللاحقة بتخفيض أو ترفع رأس مالها بمقدار يساوي على الأقل مقدار الخسائر الواقعه. ويمكن أن يقع التربيع في رأس مال الشركة بواسطة مدخلاتها أو بإعادة تقدير أموالها الذاتية. وفي صورة عدم احترام الأحكام المنكورة أعلاه لكل من يهمه الأمر أن يطلب من القضاء حل الشركة وللمحكمة أن تمنع الشركة أجيلا لا يتجاوز السنة أشهر لتسوية وضعيتها.

الباب الثالث : ملكية و إحالة الحصص

الفصل الحادي عشر : الحقوق المترتبة بالحصص

تعطي كل حصة لمالكها جزءاً متساوياً في أرباح الشركة و ممتلكاتها و لكل حصة عند الاقتراء و لا يكون الشريك ملزماً إلا بقيمة الحصص التي يملكها في رأس المال و لا تجوز مطالبتها بما زاد على ذلك باستثناء تضامنه مع بقية الشركاء إزاء الغير فيما يخص القيمة المقدرة للحصص العينية و ذلك طيلة المدة القانونية.

الفصل الثاني عشر : الالتزامات المنجرة عن الحصص

يندرج الحق المتعلق بالحصص بمقتضى القانون و القانون الأساسي و القرارات اللاحقة المنقحة له كما أنه لا يجوز أن تكون حصص الشركاء ممثلة في سندات قابلة للتداول.

الفصل الثالث عشر : إحالة الحصص للأجانب عن الشركة

لا تجوز إحالة حصص الشركاء إلى الأشخاص الأجانب عن الشركة إلا بموافقة أغلبية الشركاء التي تتمثل ثلاثة أرباع رأس مال الشركة على الأقل و إذا كانت الشركة تتكون من شريك واحد فإن مشروع الإحالة يبلغ على الشركة و إلى كل واحد من الشركاء و إذا لم تتخذ الشركة موقفاً من الإحالة في أجل ثلاثة أشهر من تاريخ التبليغ الأخير المنصوص عليه أعلاه فإن موافقة الشركة تعتبر حاصلة.

و إذا أعربت الشركة عن رفضها قبول الإحالة فإن الشركاء مطالبون بشراء الحصص أو السعي لبيعها في أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الرفض. في حالة الاختلاف حول سعر الإحالة يتم تحديد هذا السعر بواسطة خبير عدل ي تم تعينه إما باتفاق جميع الأطراف وإما بمقتضى إذن على عريضة صادر عن رئيس المحكمة المختصة بطلب من أحقر الأطراف.

كما يمكن للشركة في الأجل نفسه بموافقة صريحة من المحيل إعادة شراء الحصص بالسعر المحدد طبقاً للطرق المعينة أعلاه و خفض مقدار القيمة الاسمية للحصص الواقع إحالتها من محل رأس مالها.

يمكن لرئيس المحكمة الابتدائية الواقع بدارتها المقر الاجتماعي للشركة أن يمنع هذه الأخيرة أجيلاً للخلاص لا يتجاوز العام و ذلك بمقتضى إذن على عريضة و في هذه الحالة تضاف المبالغ المستحقة لفائدة الشركة تجاه المحيل الفوائض القانونية الجاري بها العمل.

بانقضاء الأجل المحدد و دون التوصل إلى أي حل من الحلول المنكورة يمكن للشريك إتمام الإحالة المشار إليها في بادئ الأمر و أي شرط مخالف لذلك إلا أنه يمكن الاتفاق ضمن العقد التأسيسي على شروط للاحالة أقل صرامة نفس الشيء بالنسبة للأجال و الأغلبية المطلوبة.

و يجب تحرير حجة رسمية أو بخط اليد لإثبات إحالة الحصص معرف بالمضاء عليها و لا يسوغ الاحتجاج على الشركة أو الأجانب عنها بإحالة الحصص إلا من تاريخ ترسيمها في سجل الشركاء و بتوفير الشروط المنكورة أعلاه.

الفصل الرابع عشر: سجل الشركاء

يجب مسك سجل الشركاء تحت مسؤولية الوكيل ويمكن لكل شريك الإطلاع عليه و يتضمن وجوباً البيانات التالية

- هوية كل شريك وعدد الحصص الراجعة له - الدفعات التي تم إجراؤها - الحالات وتحويلات حصص الشركاء مع ذكر تاريخ حصولها و تسجيلها اذا كانت الإحالات واقعة بين الأحياء وادا كان التحويل واقعا عن طريق الإرث يجب التنصيص على تاريخ وفاة المورث.

الفصل الخامس عشر: الإحالة جبراً أو بالوراثة

لا يترتب عن تفليس أحد الشركاء أو الحجر عليه أو عسره أو وفاته انحلال الشركة و في حالة وفاة الشركى إذا كان شخصا طبيعيا أو انحلاله إذا كان شخصا معنويا تواصل الشركة مع من انجر لهم الحق تبعاً لذلك و على حاملى الحصص بالصورة المذكورة أعلاه إعلام الشركة بذلك و مدها بما يؤيد انجرار الحق و لا يمكن لورثة الشركى أو دانثنه طلب وضع الاختمام على أملاك الشركة و وثائقها أو التدخل في إدارتها و هم ملزمون لممارسة حقوقهم أن يعتمدوا على قائمة الحصر و قرارات الجمعية العامة. على الشركاء المالكين على الشياع المجموعة من الحصص أن يتبووا عنهم شخصا واحدا لتمثيلهم لدى الشركة و إن تعذر ذلك فإن تعين هذا الممثل تم من طرف القاضى الذى بادئته مقر الشركة بعد أن يطلب منه ذلك أحد المعنين بالأمر.

الباب الرابع: سير الأعمال و الرقابة

الفصل السادس عشر: الوكالة

1/ يدير الشركة وكيل أو عدة وكلاء يؤخذ من بين الشركاء أو من غيرهم ويشترط في الوكيل أن يكون شخصا طبيعيا.

و قد عين السيد توفيق بن سالم وكيلًا لمدة مفتوحة مع منحه الفوز المطلق.

و يتولى الوكيل تمثيل الشركة إزاء الغير أو أمام القضاء سواء كانت الشركة طالبة أو مطلوبة.

2/ للوكيل القيام بكل أعمال التصرف طبق موضوع الشركة وخدمة لمصلحتها وتكون الشركة ملزمة تجاه الغير بالأعمال التي يقوم بها الوكيل و التي تتجاوز موضوع الشركة إلا إذا ثبت أن هذا الغير لم يكن ليجهل أن هذه الأعمال خارجة عن موضوعها مع مراعاة ظروف حصولها وإشهار العقد التأسيسي لا يعتبر حجة على حصول العلم بذلك.

3/ لا يمكن معارضه الغير بالشروط الواردة بالعقد التأسيسي و التي تحدد سلطات الوكيل عن وجدت حتى ولو وقع إشهارها.

إذا كانت الشركة لا تتكون إلا من شريك واحد فإن الاتفاق المبرم مع الشركة يجب أن يكون موضوع وثيقة ترق بالقوانين المالية.

تنتج الاتفاقيات غير المصالقة عليها آثارها غير أن الوكيل أو الشريك المتعاقب عليها يتحملن مسؤولية تلك الآثار فردياً أو بالتضامن إذا لحقت الشركة من جراء ذلك أضرار. تطبق نفس الأحكام على الاتفاقيات المبرمة بين الشركة و شركة أخرى و يكون فيها الشريك المسؤول بالتضامن أو الوكيل أو عضو مجلس الإدارة أو المدير العام أو عضو مجلس المراقبة أو عضو هيئة الإدارة الجماعية في نفس الوقت وكيلاً أو شريكاً للشركة.

الفصل السابع عشر: إقراض الوكيل

لا يجوز للشركة منح قروض للوكيل، إن تكفل، أو تضمن الوفاء بالالتزاماته تجاه الغير وينسحب هذا التجحير على الممثلين القانونيين للشريك من الأشخاص المعنوية و كذلك على قررين وأصول وفروع الأشخاص المشار إليهم.

الفصل الثامن عشر: مسؤولية الشركاء

يكون الوكيل أو الوكلاء مسؤولين فرادى أو الغير عن المخالفة أحکام القانون الأساسي و قرارات الجمعية العامة و عن الأخطاء التي يرتكبها في قيامه بأعمال التصرف والإخلال بمسك دفاتر الحسابات و يمكن لأى شريك أن يباشر بمفرده دعوى المسؤولية لغير الضرر اللاحق به شخصياً و للشركاء الممثلين بربع رأس المال أن يباشروا مجتمعين دعوى الشركة ضد الوكيل أو الوكلاء المسؤولين عن الضرر و يعد لاغياً كل شرط مدريج بالعقد التأسيسي يعلق مباشرة هاته الدعاوى على شرط الحصول على رأى مسبق أو ترخيص من الجلسة العامة أو ينص علة التنازل مسبقاً على القيام بدعوى الشركة. و يعتبر باطلأ بطلاناً مطلقاً كل قرار صادر عن الجلسة العامة ينص على عدم القيام بدعوى المسؤولية ضد الوكيل بخصوص الذي يرتكبه اثناء مباشرته الوكالة.

الفصل التاسع عشر: سقوط دعوى المسؤولية

تنقض دعوى المسؤولية بمضي ثلاثة سنوات بداية من تاريخ ارتكاب الفعل الضار أو من تاريخ اكتشافه و تصير المدة خمس سنوات إذا كان الفعل جنائية.

الفصل العشرون: عزل الوكالة

يعزل الوكيل المعين بالعقد التأسيسي بقرار صادر عن الشركاء الممثلين لنصف رأس المال.

القرار صادر عن الشركاء الممثلين على الأقل ربع رأس المال على الأقل القيام بدعوى أمام المحكمة المختصة لأجل الحصول على عزل الوكيل لسبب مشروع.

الفصل الواحد والعشرون: الجمعية العامة

تصدر قرارات الشركة عن جمعيات عامة أو خارقة للعادة يعقدها الشركاء لكل شريك عدد من الأصوات في الجمعيات العامة يعادل عدد الحصص التي يملكونها في رأس مال الشركة. تقع دعوة الجمعية العامة بر رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ من قبل الوكيل أو مراقب الحسابات إن وجد توجه إلى كل شريك قبل عشرين يوماً على الأقل من الوكيل أو مراقب الحسابات أو أن يطلب تعين متصرف قضائي لدعوة الجلسة العامة للانعقاد و ضبط جدول أعمالها و ذلك لأسباب مشروعة. و لكل شريك الالتجاء إلى القاضي لاستعجالى لمعاينة بطلان جلسة تمت دعوتها خلافاً للصيغة القانونية إلا إذا كان جميع الشركاء أو من يمثلهم حاضرين بهاؤ يرأس الجمعية العامة الوكيل أو عند غيابه بين الحاضرين الشريك الذي له أكبر عدد من الحصص.

تحرر الجمعية العامة الوكيل أو عند غيابه بين الحاضرين الشريك الذي له أكبر عدد من الحصص. تحرر في اجتماعات الجمعية محاضر يمضيها كل الحاضرين تحفظ بسجل خاص معد لذلك يمكن لكل شريك أن ينعي عنه في الجمعية العامة بوثيقة مكتوبة شريكاً آخر.

الفصل الثاني والعشرون: الجمعية العامة الاستثنائية

تتولى الجمعية العامة الاستثنائية إدخال التعديلات والتغييرات التي تراها صالحة على القانون الأساسي و خاصة منها الترفع أو التخفيف في رأس مال الشركة و من مهامها أيضاً الموافقة أيضاً على شريك جديد و المسائل التي يمكن تاجيلها إلى موعد انعقاد الجمعية العامة العالية. لا تكون قرارات الجمعية العامة الاستثنائية صالحة و نافذة المفعول إلا إذا وقعت المصادقة عليها بالأغلبية الساحقة.

الفصل الثالث والعشرون: الجمعية العامة العادية

تعقد الجمعية العامة العادية مرة في السنة في أجل ثلاثة أشهر من تاريخ اختتام السنة المالية و تنظر في كل المسائل من مشمولات الجمعية العامة الاستثنائية و في أجل عشرين يوماً على الأقل قبل انعقاد الجلسة العامة المجتمعنة للمصادقة على القوانين المالية تبلغ للشركاء برسائل مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ الوثائق التالية: تقرير التصرف و قائمة إحصاء مكاسب الشركة و القوانين المالية و نص اللوائح المقترحة و تقرير مراقب الحسابات إن اقتضى الأمر. و يمكن لكل شريك أن يطرح استئلة كتابية و ذلك قبل التاريخ المحدد لانعقاد الجلسة العامة بثمانية أيام على الأقل، و على الوكيل الإجابة عنها خلال الجلسة. و النظر في تقرير الوكيل عن السنة المالية الماضية و مناقشة قائمة الحصر و الموازنة و ما يتعلّقها من وثائق محاسبية متعلقة بالسنة المالية المنصرمة للجمعية العامة حق المصادقة أو الرفض أو طلب هاته الوثائق.

* توزيع الأرباح. * الترخيص للوكيل في القيام بالعمليات التي تتف صحتها على موافقة الجمعية العامة. * تعيين الوكيل و إقالته و تقدير أجراه.

- لا تكون قرارات جمع ع صالحة و نافذة المفعول إلا إذا وافق عليها عدد من الشركاء لهم من الحصص ما يفوق نصف رأس مال الشركة.

و لا تعتمد نتائج المداولات إلا إذا صادق عليها شريك أو عدة شركاء يمثلون أكثر من نصف رأس المال، و إذا لم تتوفر هذه الأغلبية فإنه تم دعوة الشركاء من جديد دون أن يقل الأجل بين جلستين عن 15 يوماً بنفس الطريقة و تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات دون اعتبار عدد المفترعين.

الفصل الرابع والعشرون: المراقبة

يتعين على كل شركة تجارية تسمية مراقب أو عدة مراقبين للحسابات وذلك حسب القانون عدد 96-2005 الصادر في 18 أكتوبر 2005 و يكون ذلك من قبل الشركاء وفق شروط النصاب القانوني والأغلبية المعتمدة في القرارات الاجتماعية العادية. يمكن أن يكون التنصيص على تسمية مراقب للحسابات صلب العقد التأسيسي و تختص الجلسات العامة العادية بالتداول لتعيين مراقب للحسابات وفق شروط النصاب القانوني. تكون التسمية لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد و لا يمكن عزلهم قبل نهاية المدة إلا إذا ثبت ارتکابهم خطأ فاحشاً أثناء ممارستهم لمهامهم.

الباب الخامس : التخفيض و الترفع في رأس المال

الفصل الخامس والعشرون: الترفع في رأس المال

يتخذ قرار ترفع رأس مال الشركة بمصادقة الشركاء الممثلين لثلاثة أرباع رأس المال على أن الترفع بإدماج مدخلات الشركات يتم بموافقة الشركاء الممثلين لأكثر من نصف رأس مال الشركة. لكل شريك الحق في المساهمة في تربيع رأس مال الشركة بنسبة تعادل ما يملكه من حصة و لا يجوز إجراء أي شريك على تربيع قدر مسانته. يمكن للشركاء ممارسة حق الاقتراض بالدعاوى القاضية بتراجع رأس المال و أداته واحد وعشرون يوماً تحتسب ابتداء من تاريخ افتتاح الحق في الاقتراض. ويتم إشعار الشركاء بافتتاح الاقتراض و بإجله عن طريق رسائل مضمونة الوصول مع الإعلان بالبلوغ، بعد هذا الأجل يعتبر الشريك متخلياً عن حقه في الاقتراض و يتم توزيع هذه الحصة الجديدة التي لم يقع اكتتابها بين بقية الشركاء كل قدر مسانته في أجل واحد وعشرين يوماً و بقوتها هذا الأجل يفتح الاقتراض للغير حسب قرار الجلسة العامة. يتم إيداع الأموال المتأتية من الترفع نقداً عن طريق الاقتراض في مؤسسة مالية كما هو الشأن عند التأسيس. وإذا كان الترفع عيناً ولو في جزء منه يتم تقدير هاته الحصص أيضاً كما هو الشأن بالنسبة للتأسيس.

الفصل السادس والعشرون: التخفيض في رأس المال

يتخذ قرار التخفيض بمصادقة الشركاء الممثلين لـ 4/3 من رأس المال. وفي حالة تعيين مراقب للحسابات فإن مشروع التخفيض يبلغ لهم ثلاثة أشهر على الأقل قبل انعقاد الجلسة العامة الخارقة للعادة. يتولى المراقب تحرير تقرير يوجه إلى الجلسة العامة يتضمن تقييمه لأسباب وشروط التخفيض كما يجب إعلام الدائنين بالتخفيض عن طريق رسالة مضمونة الوصول مع الإعلان بالبلوغ خلال 15 يوماً من تاريخ انعقاد الجلسة التي قررت.

الباب السادس: السنة المالية

الفصل السابع والعشرون: السنة المالية

تبدأ السنة المالية في الفاتح من جانفي و تنتهي في الحادي و الثلاثين من ديسمبر من كل سنة.

الفصل الثامن والعشرون: الأرباح

أ- تكون المرابيح من إنتاج الشركة و مكافآتها في مختلف النشاطات و يقع تفصيل ذلك في الحصيلة السنوية العامة و ذلك بعد طرح جميع المصروفات العامة و التكاليف المفروضة منها و على الخصوص المرتبات القارة و النسبة التي يتقاضاها.

ب- الوكيل و الأعون و الضرائب و المعايل الأخرى.

ت- يخصم من المرابيح الصافية (5%) لتكون النخر الاحتياطي الذي ينص عليه القانون و ينتهي هذا الخصم الإجباري عندما يبلغ مقداره مبلغاً يساوي (10%) من رأس المال.

و توزع الأرباح إن وجدت بعد تكوين المدخر الاحتياطي مرة كل ثلاثة سنوات على الأقل بنسبة لا تقل على الثلاثين بالمائة منها. و يمكن للشركة أن تطلب الشركة بارجاع الأرباح التي تم قبضها و التي لا توافق أرباحاً حققت فعلاً و تسقط دعوى الاسترداد بمرور ثلاثة سنوات من تاريخ قبض المرابيح غير المستحقة. و الباقي من الأرباح يقع النص عليه حسب قرار الجمعية العامة.

الباب السابع: انحلال الشركة أو تغيير شكلها

الفصل التاسع والعشرون: الانحلال

لا تتحل الشركة بوفاة أحد الشركاء أو فقده للأهلية أو التسوية القضائية و لا يجوز الاتفاق على غير هذا.

إذا أصبحت الأموال الذاتية للشركة دون نصف رأس مالها، نتيجة للخسائر، تقع دعوة الجلسة العامة الخارقة للعادة للانعقاد في أجل شهرين من تاريخ الوقف على الخسائر الواقعة للنظر في اتخاذ قرار بحل الشركة و ذلك بالاغلبية الشركاء الممثلين لثلاثة أرباع رأس مال الشركة.

إذا لم يتقرر حل الشركة فإنه يجب في أجل أقصاه ختم السنة المالية اللاحقة تخفيض أو ترفع رأس المال بمقدار يساوي على الأقل مقدار الخسائر الحاصلة. يمكن الترفع في رأس مال الشركة بواسطة منحاتها أو بإعادة تقييم أموالها الذاتية، وكل من يفهم الأمر في صورة عدم احترام الأحكام المذكورة أعلاه أن يطلب من القضاء حل الشركة و للمحكمة أن تمنح الشركة آجلاً لا يتجاوز ستة أشهر لتسوية وضعيتها.

الفصل الثلاثون: تغيير شكل الشركة

لا يعم تغيير شكل الشركة إلا بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة على أنه لا يمكن تغيير الشركة إلى شركة خفية الاسم إلا بعد المصادقة على حسابات الممثلين الشاركين و باشر عرض تقرير خاص يده خبير الحسابات حول وضعية الشركة.

الباب الثامن: توضيح و تخصيص

الفصل الثاني والثلاثون: الاشهار

للحالات الخاصة قانونية من هذا الكتب كافة الغوف و الصالحيات للقيام بالإجراءات المقررة بالتشريع الجاري به العمل من تسجيل و نشر و إيداع.

تونس في 20/10/2021

الامضاءات

السيد سهام بن سالم ولدت حمودي	السيد أمينة بن سالم	السيد محمد أمين بن سالم	السيد خليل بن سالم	السيد توفيق بن سالم	السيد توفيق بن سالم في حق ابنه القاصر سامي بن توفيق بن سالم	السيد توفيق بن سالم في حق ابنه القاصر سليم بن توفيق بن سالم